تلاميذ يعانون البرد في ريف حماة

مدير التربية: زدنا ٥ لترات لكل شعبة صفية بالمناطق الباردة

| حماة- محمد أحمد خبازي

مع بداية الفصل الدراسي الثاني، واشتداد البرودة بمناطق محافظة حماة وخصوصاً الغربية منها المعروفة ببردها القارس الشديد، تعالت أصوات ذوي التلاميذ الصغار والطلاب، المطالبة بتدفئة أبنائهم بالمدارس التي تعاني من شح المازوت، الأمر الذي يضطر إداراتها لتشغيل المدافئ بالساعة الأولى – والثانية في بعض الأحيان – من الدوام المدرسي فقط، وهو ما يجعل أطفالهم يعانون من البرد الشديد وخصوصاً في مصياف وريفها والسقيلبية وريف الغاب والمناطق الجبلية، ولربما يسبب لهم البرد أمراضاً لكونه «سبب كل علّة» كما يقال بالمأثور الشعبي.

مدير تربية حماة يحيى منجد بيّن لـ«الوطن» أن مخصصات المدارس بالفصل الأول وزعت بالكامل وقدرها ١,٢٧٦ مليون لتر، وذلك بالمدينة والريف، ومنها ٨٣٤ ألف لتر وزعت كدفعة أولى وحسب الاعتمادات التي خصصت من الوزارة للفصل الأول، وتم بموجبها تخصيص كل شعبة صفية وإدارية بـ٤٣ لتراً.

كما تم تخصيص دفعة ثانية وقدرها ٤٤٢ ألف لتر تابعة للفصل الأول يتم توزيعها حالياً على مدارس المحافظة، وتم بموجبها تخصيص الشعبة الصفية والإدارية بـ٢٤ لتراً، وقد تم توزيع أكثر من ١٥٠ ألف لتر من تلك الكمية حتى اليوم، والتوزيع مستمر.

وأما مخصصات الفصل الثاني فتبلغ ٩٠٠ ألف لتر، وستوزع للمدارس خلال الشهر القادم.

وبالنسبة للمناطق الباردة، فبيّن منجد أنه تمت زيادة ٥ لترات لكل شعبة صفية بالمناطق المصنّفة باردة بالمحافظة، وذلك زيادة عن مخصصات كل شعبة بالمناطق العادية، مشيراً إلى أن التربية لم تتلقَّ أي شكوى بخصوص التدفئة حتى اليوم، فحاجة المدارس كلها مغطاة بالمازوت ولا مشكلة بتوافره.

عزل قضاة بسبب ثبوت ارتكابهم أخطاء جسيمة

تسونامي في وزارة العدل.. شمل تغيير محامين عامين ورؤساء محاكم جنايات واستئناف

| محمد منار حميجو

أصدر مجلس القضاء الأعلى العديد من القرارات شملت عزل قضاة لارتكابهم أخطاء جسيمة، كما أصدر قرارات بتنقلات لتشكيلات قضائية شملت تغيير المحامي العام الأول في دمشق عبد المعين حليمة وتعيين بدلاً منه محمد الزحيلي على حين تم تعيين أحمد دغلاوي محامياً عاماً في العدلية، وكذلك الحال في ريفها فتم تعيين إبراهيم عبد القادر بدلا من محمد الحمود.

والحال لا يختلف في حلب فتم تغيير المحامي العام الأول أحمد بلاش وتعيين أحمد شادي القدور وكذلك في الحسكة تم تغيير محاميها العام كاسر حوكان وتعيين بدلا عنه محمد علي دهش.

وبحسب التشكيلات القضائية فإن دمشق وريفها كان لهما الحصة الأكبر في التنقلات فشملت رؤساء محاكم بدرجاتها المختلفة منها تعيين نظام دحدل رئيساً لمحكمة الجنايات الثالثة بعدلية دمشق بدلا من ماجد الأيوبي الذي انتقل إلى محكمة النقض كمستشار متفرغ فيها، كما شملت التشكيلات أيضاً تغير رئيس محكمة الجنايات الرابعة المختصة في الدعاوى الاقتصادية عماد الشلق وتعيين زياد أدريس بدلا منه، على حين الأول تم تعيينه قاضي إحالة مالي أول في ريف دمشق.

وتضمنت التشكيلات أيضاً تغيير رئيس محكمة استئناف التأمين في ريف دمشق الذي تم نقله إلى محكمة النقض كمستشار، ورئيسي استئناف المدنية الثانية والثالثة في العدلية ذاتها حيث تم نقل الأول إلى إدارة التشريع والثاني إلى محكمة النقض كمستشار متفرغ فيها، على حين تم تغيير رئيسة محكمة استئناف الجنح الثالثة في العدلية ونقلها إلى محكمة النقض أيضاً.

وشملت التشكيلات في دمشق وريفها تنقل عدد كبير من القضاة كمستشارين من محكمة إلى أخرى وخصوصاً فيما يتعلق في محاكم الاستئناف التي كان لها النصيب الأكبر في هذه التنقلات.

كما تضمنت التشكيلات تنقلات للعديد من القضاة في حلب والحسكة إلى جانب تغيير المحامين العامين فيها بمختلف درجاتها.

وتصدر التشكيلات القضائية من مجلس القضاء الأعلى كل فترة حيث يتم من خلالها نقل قضاة من محكمة إلى أخرى بحسب المصلحة العامة وحسن سير العمل وفق قانون السلطة القضائية الصادر في عام ١٩٦١ الذي ينظم عمل السلطة القضائية.

كما أصدر مجلس القضاء الأعلى عقوبات عزل بحق بعض القضاة بعد محاكمتهم المسلكية وثبوت ارتكابهم أخطاء جسيمة.

وبحسب الصفحة الرسمية لوزارة العدل «الفيسبوك» فإن العزل جاء نتيجة ارتكاب هؤلاء القضاة أخطاء جسيمة في عملهم ومخالفتهم قواعد السلوك القضائي.

كما أثنى المجلس على قضاة آخرين لجهودهم المبذولة في أدائهم لعملهم وقيامهم بواجبهم القضائي على أكمل وجه.

مطاعم في دمشق استغنت عن تقديم وجبات وأطباق رئيسية بسبب الكلف

البلخي لـ«الوطن»: رفع غرامات المخالفين في المطاعم والمنشآت السياحية

معراوي: لا زيادة على أسعار الوجبات في المطاعم

| فادي بك الشريف

تحت تأثير ارتفاع العديد من أسعار المواد والكلف، استغنى عدد من المنشآت السياحة في العاصمة دمشق عن تقديم بعض الأطباق الرئيسية كـ«الفيليه» أو قللت من تقديم الوجبات المرتفعة التكاليف ممن انخفض الطلب عليها بشكل ملحوظ في العديد من المنشآت.

هذا ويؤكد عدد من مرتادي المطاعم، بأن ارتفاع تكاليف بعض الأطباق مقارنة بوجبات أخرى كالدجاج «على سبيل المثال»، دفع الكثير من المواطنين لتفضيل أطباق محددة على حساب أخرى كاللحوم والأطباق الغربية التي انحصر تقديمها بكميات قليلة جداً مقارنة مع الفترة الماضية، الأمر الذي شكل عبئاً لدى العديد من المنشآت بتقديم الوجبات ضمن أسعارها العادية انطلاقاً من عدم إجراء أي تعديل على الأسعار بشكل رسمي، وبالتزامن مع الارتفاع الحاد للكثير من مواد اللحوم والأسماك وغيرها في الأسواق.

هذا وشمل هذا الأمر على وجه التحديد منشآت نجمتين و٣ نجوم، علما أن هذا الأمر يعود لرغبة الزبون في اختبار الطبق والوجبة التي يرغب بها ضمن المنشأة، في الوقت الذي تميل فيه بعض المنشآت إلى تخفيض تقديم الوجبات المكلفة على المواطن، كما أن الأمر انعكس على المنشآت في التخفيف من التحضيرات التي كانت تتم لعدد من الأطباق على حساب أخرى.

وبين رئيس شعبة المطاعم في غرفة سياحة دمشق يوسف معراوي لـ«الوطن» أن عدداً من المطاعم قللت من تقديم أطباق معينة نظراً لارتفاع كلفها، وبالتالي اعتمدت على أطباق أخرى وذلك نظرا لتأثير ارتفاع المستلزمات، لكن الأمر يعود لرغبة الزبون في نهاية المطاف.

مضيفاً: في تسعيرة الأطباق هناك اختلاف لأسعار اللحوم عن الأطباق، والمواطن على معرفة بالأسعار مما دفع البعض لطلب الدجاج لسعره المقبول، لافتاً إلى أن هذا التوجه جاء تجاوباً مع الواقع، علما أن الأطباق موجودة لكن قل تقديمها، وهذا أمر واقعي وليس غريباً.

واعتبر معراوي أنه لم يحدث ارتفاع في أسعار الوجبات وأسعار المواد المقدمة في المطاعم يضاهي أسعار الكلف لهذه المواد، علماً أن عدد من المنشآت حافظت على الأسعار، كما أن نسب زيادة بعضها كان طفيفاً لايتجاوز الـ ١٥ بالمئة، لا تتناسب مع زيادة أسعار المواد وذلك للمحافظة على رواد هذه المطاعم وزبائنها.

وحول هذا الموضوع بين مدير الخدمات والرقابة السياحية في وزارة السياحة زياد البلخي وجود ارتفاع لأسعار بعض المواد والمستلزمات مثل اللحوم، لكن تسعى الوزارة دوماً لعدم وجود أية زيادات على الأطباق الرئيسية، علما بأن بعض منشآت الـ٥ نجوم عمدت إلى تقديم العروض على بعض الأطباق.

وأكد البلخي أن هناك تشديداً كبيراً على مدى التزام المنشآت بالشروط الصحية والإعلان عن الأسعار، مبيناً أن عدد الضبوط انخفض عن السنوات الماضية كما أن عدد الإغلاقات قل وهناك زيادة في عدد الجولات الأمر الذي ينعكس على صعيد الضبوطات، منوهاً بأن لجان الضابطة العدلية العاملة بوزارة السياحة ومديريات السياحة في المحافظات قامت بإجراء /١٣٣٠/ جولة رقابية خلال عام ٢٠١٩، مشيراً إلى تنظيم /٩٧٥/ ضبطاً و/١٣١/ إغلاقاً بحق المنشآت المخالفة، كما وبلغ عدد الشكاوى المقدمة/٤٧٦/ شكوى تمت معالجتها.

في سياق متصل كشف البلخي عن دراسة تعديل الغرامات المفروضة بحق المخالفات المرتكبة من أي منشأة سياحية، مع التوجه لرفع الغرامات لتكون رادعة بشكل أكبر، مبيناً أن الغرامات الحالية تبدأ بـ٥ آلاف للمخالفات الخفيفة وتصل إلى ٣٠٠ ألف ليرة في حال الغش والتدليس، كما أن الإغلاقات تتراوح حالياً من يوم وحتى الشهر، علما أنه لا تعديل لموضوع الإغلاقات على الإطلاق.

حوالي ٧ آلاف تاجر حموي تلقوا مخالفات من «التموين»

| حماة-الوطن

بيّن مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحماة زياد كوسا لـ«الوطن» أن حصيلة التموين من الضبوط خلال العام المنصرم بلغت ٦٨٢٤ ضبطاً، منها ١٢١٣ ضبط عينات.

وأوضح كوسا أن من تلك الضبوط ٤٤٥ ضبطاً بحق المخالفين في احتكار وبيع والمتاجرة بالمشتقات النفطية وتقاضي أجوراً زائدة بتعبئتها، ومنها ٢٥٢ ضبطاً بحق أصحاب مراكز الغاز المنزلي و٦٩١ ضبطاً بحق أصحاب ومستثمري المخابز و١٣٧ بحق أصحاب محال لحيازتهم موادَ مجهولة المصدر، و٧٢ ضبطاً بحق المخالفين بحيازة مواد منتهية الصلاحية.

ولفت كوسا إلى أنه تم أيضاً تنظيم ٣٧٢٥ ضبطاً قابلاً للمصالحة كمخالفة أصحابها بعدم الإعلان عن الأسعار وحيازة فواتير وتقاضي أسعار زائدة، إضافة إلى ٥٤١ ضبطاً لمخالفات متنوعة.

وأما عن عدد المخالفات الجسيمة المتعلقة بغش المواد الغذائية في المعامل والمنشآت الصناعية والمطاعم، فبيّن كوسا أنه بلغ ٨٢٨ ضبطاً، ومنها ما أحيل أصحابها إلى القضاء المختص نظراً لأضرارها الجسيمة على صحة المواطنين.

وأكد كوسا أنه تم تنفيذ ٧٠١ إغلاق لمحطات محروقات ومنشآت تصنيع مواد غذائية، ومحال بيع لحوم وألبان وأجبان وغيرها.

كما تم ضبط ١٣٩٩ كيساً من الدقيق التمويني كانت معدة للتهريب والبيع بطريق غير مشروعة في العديد من المخابز الخاصة بحماة ومناطقها.

٤٤٠٠ طن إنتاج السويداء من البطاطا

بذار القمح في السويداء يخزن في العراء!

| السويداء- عبير صيموعة

بين مدير فرع مؤسسة إكثار البذار في السويداء وائل الطويل أن إنتاج المحافظة من مادة البطاطا بلغ الموسم الحالي ٤٤٠٠ طن وذلك من خلال تأمين البذار العالي الإنتاج سواء عن طريق المشروع الوطني لإكثار بذار البطاطا أو الاستيراد.

وأوضح انه بعد النجاح الذي شهدته المرحلة الأولى المنفذة عام ٢٠١٨ في قرية الصورة الكبيرة والإقبال على شراء البذار المنتجة فيها عمد الفرع العام الماضي إلى زراعة ٥٠ بيتاً «شبكياً» في قرية المتونة كان إنتاجها ما يقارب ٧٠ طناً من البذار والتي تم تسويقها بسعر تشجيعي للكيلو ٢٠٠ ليرة وذلك من أجل تامين بذار الموسم الخريفي التي أنتجت منها المحافظة ٢٠٠٠ طن من البطاطا علما بان حاجة المزارعين من البذار كانت ١٠٠ طن حيث بلغت المساحة المخصصة لزراعة البطاطا على ساحة المحافظة ألف دونم أما ما يخص الموسم الربيعي فقد تم الاكتتاب على ٢١٥ طناً من قبل المزارعين تم تأمينها من قبل المؤسسة عن طريق الاستيراد ومن المتوقع إنتاج ما يقارب ٢٤٠٠ طن من البطاطا حيث يتم تامين الطن من البذار بسعر ٧١٥ ألفاً بينما يتم تأمينها بالقطاع الخاص بسعر مليون و١٠٠ ألف للطن الواحد.

مشيراً إلى أن عدد مزارعي البطاطا في المحافظة وصل إلى نحو ٣٠ مزارعاً حيث تتركز عمليات الزراعة في قرى وبلدات /الدور- المزرعة- رساس – عرى- خربا- المتونة/ حيث تحتاج عمليات الزراعة إلى مناطق مروية وحفر آبار.

ولفت الطويل إلى أن منظومة المشروع الوطني تعمل على تأمين البذار من البطاطا بجميع أنواعها حيث سيتم الاستغناء عن استيراد البذار بعام ٢٠٢٣ لأن البذار المتوفر ضمن المشروع الوطني ستتم زراعته ضمن حقول مفتوحة أسوة بتجربة الدول الأوروبية لاستخراج البذار وإكثارها متوقعا ازدياد المساحات المزروعة لتصل إلى ٢٠٠٠ دونم في العام القادم مع انتشار الآبار على ساحة المحافظة وتشجيع أصحابها على زراعة البطاطا الأمر الذي يمكن من خلاله تامين حاجة المحافظة من المادة وبسهولة لافتاً إلى أن المساحات المزروعة ببذار البطاطا على مساحة المحافظة وصلت إلى ألف دونم تنتج نحو ٤٤٠٠ طن من مادة البطاطا أي ما يغطي نصف احتياجها من هذه المادة والبالغ نحو ١٠ آلاف طن.

ولفت إلى قيام المؤسسة العام الماضي بالتعاقد على زراعة ١٦ ألف دونم من أصناف القمح شام ٣ –دوما ١ ومتابعتها من قبل اللجان الحقلية وصولا إلى عملية الحصاد حيث كان الإنتاج وفيراً وبلغت الكميات المستلمة من الخطة المتعاقد عليها حوالي ٣ آلاف طن من الأصناف المذكورة وكانت أماكن تخزينها في العراء تحت تصرف الفرع في بلدة المزرعة حيث تم صرف قيمة تلك المحاصيل للمزارعين خلال فترة التسليم مع المكافآت المقررة وفق قرار الشراء المعهود وبعد الانتهاء باشر الفرع بعمليات الغربلة والتعقيم في المركز العائد له بمنطقة نبع عرى حيث بلغت الكميات المغربلة تنفيذا للخطة الزراعية والخطة الإنتاجية للفرع بحوالي ١٥٠٠ طن

أما بالنسبة لباقي الكميات بقيت أقماح خام وأرسلت إلى مراكز التخزين الدائمة في بلدة ازرع ومع صدور وثائق التنظيم الزراعي وفتح باب التعاقد لفرع المؤسسة بدأ الفرع بعملية توزيع الأقماح نقداً وقرضاً عن طريق مستودعات الفرع أو المصارف الزراعية التي تم شحن الأقماح إليها تخفيفاً لأعباء نقل القمح حيث بلغت مبيعات الفرع لنهاية عام ٢٠١٩ حوالي ١٤٠٠ طن وبقيمة ٢٨٠ مليوناً وما زال الفرع يقوم بتأمين طلبات الفلاحين وذلك لزراعة أي مساحة قابلة للزراعة على مساحة المحافظة حيث بلغت المساحات المتعاقد عليها لتنفيذ خطة ٢٠١٩ –٢٠٢٠ حوالي ٢١ ألف دونم ومن المرتقب إنتاجها حوالي ٥ آلاف طن من أصناف شام ٣ ودوما ١ وأدخل صنف جديد من الأقماح بحوث.

«تموين اللاذقية» يسجل ٧٥٠٠ ضبط خلال ٢٠١٩

جديد لـ«الوطن»: التجار الكبار يضحون بالصغار ولم نظلم باعة المفرق

| عبير سمير محمود

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في اللاذقية إياد جديد لـ«الوطن» عن تسجيل ٧٥٠١ ضبط تمويني وإغلاق ٢٠٤ محال تجارية خلال عام ٢٠١٩، مؤكداً تشديد الرقابة على المنشآت وقمع المخالفات الجسيمة.

وأضاف جديد: إن مديرية «التموين» في اللاذقية احتلت المرتبة الأولى على مستوى مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في سورية من حيث عدد الضبوط المنظمة في مجال المخالفات الجسيمة والتي بلغت ٩٣٣ ضبطاً، لافتاً إلى سحب ١٨٠٣ عينات من أسواق المحافظة منها ٩٩٥ مطابقة للمواصفات القياسية السورية، مقابل ٦٦٦ مخالفة وما تبقى قيد التحليل.

وعن اتهام البعض بأن الدوريات التموينية تستهدف «أصحاب المحال ولا تقترب من التجار الكبار»، رد جديد بالقول هناك اتفاق مبطن بين التاجر الكبير والتاجر الصغير، فالأول يحمي نفسه عبر التضحية بالثاني، من خلال الاحتفاظ بفواتير منظمة وفق الأسعار التموينية لإظهارها لدورياتنا، مقابل تعامله مع تجار المفرق بفواتير أخرى تتضمن زيادة سعرية يرضخ لها التاجر الصغير ولا يصرح عنه للتموين ما يجعل تاجر الجملة أو المستورد محمياً لعدم احتكاكه مباشرة مع المستهلك فلا يكشف امره لأن هناك تجار مفرق يتسترون عليه بشرط مدهم بالمواد وفق الاتفاق فيما بينهم.

وأضاف جديد: إن هؤلاء –التاجر الكبير والتاجر الصغير– جميعهم ضمن حلقة واحدة وحينما يكون التاجر الصغير على حق ولا يقبل بابتزاز المستورد نحن نحميه ولكن عند تستره عليه لا شك سيكون الضحية لأنه في الواجهة ولم نظلمه أبداً.

وأكد أن جميع التجار الكبار في اللاذقية تحت أعين التموين ومنهم من كبار الموردين في المحافظة تم ضبطهم بمخالفات جسيمة وغرامات مالية تصل إحداها إلى أكثر من ٥٠ مليون ليرة.

وفي السياق، لفت جديد إلى تقسيم أسواق المدينة إلى أربعة قطاعات تموينية يغطي كل قطاع مجموعة مراقبين على مدار اليوم لمراقبة كافة الفعاليات التجارية والخدمية، ومنها المخابز والمحال التجارية بشكل عام.

وبيّن جديد أنه تم تسجيل ٥٣٦ ضبطاً تموينياً في مجال عمل الأفران، مشيراً إلى أن الضبوط تنوعت ما بين نقص وزن وإنتاج خبز سيئ والاتجار بالخبز، وتهريب الدقيق التمويني، لافتاً إلى وجود وفر بمادة الدقيق لهذا العام بحوالي ٩ آلاف طن نتيجة المتابعة التموينية.

وفي مجال الخضر والفواكه، تم تسجيل ٣٦٤ مخالفة تموينية وفق ما ذكر جديد، لافتاً إلى القيام بجولات ميدانية إلى أسواق الهال ومراقبة عمليات بيع الخضار والفواكه بشكل يومي سواء في أسواق الهال أو في محال بيع المفرق.

وعن عمليات بيع اللحوم، قال جديد: إن المديرية تشدد الرقابة على باعة وموزعي اللحوم الحمراء والفروج والسمك للتأكد من نوعها وصلاحيتها، مشيراً إلى تسجيل ٩١ ضبطاً خاصاً باللحوم الحمراء و٢٥٣ ضبطاً بالفروج والأسماك خلال عام ٢٠١٩.